

## الفصل التاسع

### الأمم المتحدة وتدويل خطاب حقوق الإنسان الأمريكية

بالعودة إلى التطورات داخل الأمم المتحدة ، كان غياب حق الملكية من كلا الاتفاقيتين الرئيسيتين والصمت القضائي ، ونسخ أنشطة لجنة حقوق الإنسان وإقرار اللجنة لفكرة عدم قابلية الإتفاقيتين للإنقسام ، قد أدى - كل ذلك - إلى إفتراض أن إمكانية إعادة تأسيس الخطاب الحقوقي لنفسه علي أسس أكثر عالمية لم تغلق بعد . والأكثر من ذلك نهاية عام ١٩٧١ كانت الأمم المتحدة هيئة مختلفة جدا عما كانت عليه في بدايتها ، بالإضافة إلي أعضائها الـ ٥٨ الأصليين ، أدت حركة التحرر من الإستعمار إلي ظهور أعضاء جدد ، وكذلك بسبب تورط الولايات المتحدة الأمريكية الدولي غير المقبول شعبيا في فييتنام لم تعد أمريكا تحتل المستوى الاخلاقي الراقى ، خاصة في عيون الدول الاشتراكية وما بعد الاستعمارية ، والابعد من ذلك فرضت تحديات الستينات من القرن العشرين الاقتصادية والسياسية التزام الدول الغربية - بما فيها بريطانيا - بالسياسات الاشتراكية الجماعية التي اكدت المزايم الاقتصادية والاجتماعية الراسخة في مبدأ التبادلية ، في الوقت الذي تراجعت خلاله احزابها الديموقراطية الاشتراكية عن أي التزام بالاشتراكية وحتى كهدف اخير ، وفي النهاية لم يعد اعضاء محور القوة - اليابان والمانيا الان - اعضاء فقط في الامم المتحدة ولكن كلاهما ايضا بدءا طريقهما ليصبحا ليس فقط القوتين الرئيسيتين اقتصاديا وانما اقوى دعاة لنصرة الافكار الاشتراكية علي الافكار الفردية ، واجمالا فان الاتحاد السوفييتي وحلفائه من دول شرق اوربا وبفضل تلك التطورات - وجهودهم الإصلاحية غير المنتظمة ، وتحالفهم المتذبذب مع الصين ، - كلهم - لم يعودوا متميزين إشتراكيا إلي درجة كبيرة فيما بينهم ولا رفاقا كما لم يعد يمكن لعنهم بسهولة .

وبينما ذلك الوضع العالمي المؤسسي يختلف نوعا ما أخذ في التطور ، قام بعض نوبي الشأن وبعض من لا شأن لهم بادعاء قول يحدد طبيعة حقوق الإنسان . كان من نتيجته أن أمنت بعض الحقوق الثقافية و الاقتصادية و الإجتماعية مكانها بين خطاب الحقوق ، رغم كونه خطابا متدنيا مقارنا بالحقوق المدنية و السياسية ، وهكذا لم يتم إستكمال الإتفاقيتين فقط ولكن بعد تأخير طال أمده بسبب الضغوط الباردة من الحرب الباردة تم تقديمهما عام ١٩٦٦ ( ايفانز ١٩٩٦ سيللارز ٢٠٠٢ فصل ٤ ) للجمعية العامة للأمم المتحدة للتصديق عليهما وبالتالي تصديق الدول الأعضاء . وتدخل الإتفاقيتان حيز التنفيذ بمجرد بلوغ العدد المطلوب للتصديق وكان ذلك عام ١٩٧٦ . ونجد في شتاينر وألستون ( ١٩٩٦ ح ١٢٦ ) ملخصا وافيا ، وبالإضافة إلي حق تقرير المصير الوطني ، فإن الحقوق الموجودة في الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية و السياسية ( ICCPR ) و ال لراسخة في مبدأ السلطة الذاتية هي :

- ١- حماية تكامل الجسم الإنساني للفرد ، فيما يتعلق بالتعذيب ، و القبض علي الأشخاص تعسفا ، و الحرمان التعسفي من الحياة .
- ٢- عدالة الإجراءات عندما تقوم الحكومة بحرمان فرد من حريته ، عند النص علي القبض عليه ، وإجراءات المحاكمة وشروط الحبس .
- ٣- معايير حماية متساوية محددة في مصطلح العقيدة والجنس والشروط الأخرى .
- ٤- حرية الاعتقاد ، والكلام ، والإجتماع ، مثل النص علي ممارسة العقيدة ، و حرية الصحافة ، وحق عقد الإجتماع وإنشاء الجمعيات الأهلية ..... و
- ٥- حق المشاركة السياسية .

وبالمثل ، النصوص المركزية للإتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ICESCR و الكامنة اسها في مبدأ التبادلية ويمكن إختصارها في :

- ١- الحق في تقرير المصير الوطني - "مرة أخرى" .

٢- الحق في العمل ، في ظروف عمل ملائمة وعادلة والحق في تكوين النقابات والإشتراك فيها .

٣- الحق في التأمين " الضمان " الإجتماعي ، ودعم الأسرة والأم والطفل وحماية الطفولة .

٤- الحق في مستوي لائق "كريم " في المعيشة وفي الصحة الجسمانية والعقلية والتعليم .

٥- الحق في المشاركة السياسية في المعرفة ونقلها.

٦- معايير حماية متساوية محددة في إطار عقائدي ونوع الجنس والسلالة والشروط الأخرى .

وبذلك الإسلوب إستطاع مبدأ عدم الفصل بين مجموعتي الحقوق ، والذي تم تطويره مبكرا لخفض الآثار الإنقسامية لقيام إتفاقيتين منفصلتين ، ان يكتسب جوهرًا واضحًا ليس فقط بسبب أن خصائص تفصيلية لكلا المجموعتين من الحقوق قد جعلت من اليسير علي المرء أن يدرك إختلاطها تماما وإنما أيضا بسبب وجود تبرير عملي - وليس مبدئي - متفق عليه لاستمرار إنفصالهما ، وتحديدًا التمييز بين الحقوق السياسية والمدنية العدلية وبين الحقوق الإقتصادية والإجتماعية البرامجية .

وهذا التمييز قد تم إيضاحه في حاشية النص الرسمي للإتفاقيتين :

"إن أولئك الذين يميلون لكتابة إتفاقيتين منفصلتين يؤكدون أن الحقوق المدنية والسياسية كانت مفروضة - أو قابلة للعدالة - أو لها شخصية مطلقة ، في حين أن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لم تكن كذلك وربما لم يكن لها تلك القابلية . حيث أن الأولي كانت قابلة للتطبيق في الحال بينما الأخيرة كان عليها أن تطبق تدريجيا ، ويمكن القول بوجه عام الأولي هي حقوق للفرد في مواجهة الدولة .....بينما الأخيرة تعد حقوق علي الدولة أن تتصرف بشكل إيجابي لتحسينها ..... ومسألة نسخ إتفا قية أوإثنتين كانت متعلقة بشكل وثيق بمسألة التطبيق ..... وطالما أن الحقوق يمكن تقسيمها الي نوعين رئيسين -

مما يجعلها تتعرض لإجراءات مختلفة في التطبيق - فسوف يكون من المنطقي والملائم وضع إتفاقيتين منفصلتين ~ ( مقتبسة عن شتاينر وألستون ١٩٩٦ ص ٢٦١ + التأكيد ) وذلك التحرك باتجاه الإجماع والوفاق ، رغم إستمراره علي أسس غربية بشأن إمتياز الحقوق المدنية والسياسية علي الإقتصادية والإجتماعية . إلا أنه كان مصحوبا بحركة نفسيرية مماثلة باتجاه أجواء أكثر فاعلية لسالة سلوك الأعضاء بشأن حقوق الإنسان بين مواطنيهم . والأمم المتحدة الآن تنصت بدرجة كبيرة من العناية وبدأت في التساؤل والبحث ، وقد بدأت تلك العملية عام ١٩٥٩ حينما كرر المجلس الإقتصادي والإجتماعي ECOSOC في قراره رقم ٢٨- دعوته للمواطنين بالدول الأعضاء لتوصيل أية شكاوي ذات علاقة إلي السكرتير العام . وفي عام ١٩٦٧ أذن المجلس نفسه - بقراره ١٢٣٥ - و بقرار صدر عن لجنة حقوق الانسان بالإشتراك في مناقشات عامة سنوية بشأن أية إنتهاكات حادة نمت إلي علمه وإذا ما دعت الضرورة - كذلك- بالإشتراك في دراسات جادة لمثل تلك الإنتهاكات مع إبراز وجهة النظر في عمل توصيات توجه للدولة المعنية وإلي - إذا كان ضروريا - منظمة أو أكثر من منظمات الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات أبعد . وبعد ثلاث سنوات عام ١٩٧٠ أعطي المجلس الإقتصادي والإجتماعي - نفسه- بقراره رقم ١٥٠٣ - الصلاحية للجنة الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات لدراسة الشكاوي المتعلقة بالإنتهاكات الحادة ودراسة أية إستجابات حكومية يتلقاها المجلس بشرط السرية وإيضاح إذا ما كانت - تلك الشكاوي تكشف فعلا عن نمط ثابت من إنتهاكات حادة وثابتة بالفحص لحقوق الإنسان ..... في إطار شروط مرجعياتها - ( مرجع سابق - ١٩٩٦ ص ٣٧٦ ) وفي الحالات التي تشعر اللجنة الفرعية - معها أن هناك مدعاة للإهتمام ، فللجنة سلطة إحالتها إلي لجنة حقوق الإنسان لمزيد من الدراسة التفصيلية مع توجيه للجنة يعمل توصيات إلي مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ، وتحت شروط - مرة أخرى - حفظ السرية ما لم تقرر اللجنة تحويل المسألة للشأن العام بالإجراء رقم ١٢٣٥ ، وأخيرا فإن تصديق

دولة ما لكلا أو أي من الإتفاقيتين العامتين يعني أنها - وفقا للقانون الدولي وكمصدقة علي الإتفاقيات وليس مجرد مؤيدة للإعلان عنها تقر بالإرتباط القانوني الملتمزم بمحتوي الإتفاقيتين . وأول هذه الإلتزامات عمل ملفات خماسية " كل خمس سنوات " لتقارير مسجلة حول إنجازات لجنة حقوق الانسان التي حددتها الإتفاقية الدولية لحقوق المدينة والسياسة ICCPR - ، وهي لجنة أعضاؤها كانوا أساسا ومازالوا بصورة عامة من المحامين ، وبالإضافة إلي اللجنة التي تأخر تشكيلها كثيرا وهي لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، وتدرس تلك التقارير بواسطة اللجنة المعنية - التي تعيدها مصحوبة بتعليقاتها ونقدها ومطالبها بالمزيد من المعلومات أو بتقارير تكميلية أملا في إستشارة تحسين الأداء .

كما يقر الموقعون علي البروتوكول الإختياري الأول لإتفاقية ( ICCPR ) - التي تسمح لمواطني تلك الدول بتقديم شكاوي مباشرة إلي اللجنة - بالإلتزامهم بإستلام - علي الأقل - آراء اللجان حول الشكاوي . كذلك علي إتفاقية القضاء علي التمييز العنصري ( CERD ) التي أقرتها الجمعية العامة عام ١٩٦٥ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٩ . و بالإضافة إلي الخبرات القانونية القائمة في لجنة حقوق الانسان ، حلت مفاهيم قانونية وأساليب فكرية محل الأساليب السياسية تدريجا في تعاملات الأمم المتحدة لقضايا حقوق الإنسان (رانشاران ١٩٩٧) وهذا واضح - علي وجه الخصوص - في الأسلوب الذي أعتدته اللجنة ، وسمح بعمل قانون دولي من خلال تعليقاتها العامة ، والذي يتناول ليس فقط مسائل اجرائية متعلقة بتحسين جودة التقارير التي يتلقونها ولكن أيضا تحمل مسائل تفسيرية بشأن معاني المواد القانونية ومعايير التنفيذ الصحيح ، وكذلك التحقيقات والتقارير والأراء في ظل القرارين ١٢٣٥ ' و ١٥٠٣ بالإضافة إلي الإستجابات الموجهة لشكاوي الأفراد والتي يسمح بها البروتوكول الأول الإختياري المؤسس علي ترتيب قضائي ثابت ، وكانت

النتيجة الخالصة أن كثيرا من الأنشطة المتغيرة خلال سبعينات القرن العشرين يمكن تلخيصها بأنها نسخ لنصوص مستلهمة سياسيا في لغة قانونية .

هكذا - وعلى الأقل بالنسبة إلى الاتفاقيات الاقدم - أصبحت الانماط القانونية - في التعليل والتفسير والمبادئ هي المصدر الإستراتيجي الرئيسي المحدد لمستقبل إتجاه مشروع حقوق الإنسان . ونتيجة لذلك لم تكن الإشتراكية فقط - ما لم تكن الليبرالية كذلك - هي التي حلت محل مثل ذلك المصدر ، وإنما ان مسألة العلاقة بين الأيديولوجية السياسية وبين حقوق الإنسان أيضا كانت قد دفعت أكثر فأكثر نحو خلفية التحرك . وكان ذلك مثلما حدث لحق التملك الخاص من إقصاء مبكر من الإتفاقيات ، والذي ثبت فيما بعد أنه ميزة سياسية للولايات المتحدة بينما كانت مرحلة الإسترخاء تنمو بين القوي العظمي . إذ أن الإختلافات الإجتماعية البنوية الكامنة في الأيديولوجيات السياسية المتباعدة أخذت في الإختفاء من خطاب حقوق الإنسان تماما مثلما كانت في أية وسائل متعلقة بمسألة تطبيقها والأكثر من ذلك حقيقة أنها قد اختلفت في عالم رأسمالي متسع ، سواءا قيس بمعيار عددي أو بمعايير توزيع مصادر الثروة ، وإن الوسط الذي اختلفت من خلاله كان ذا طبيعة قانونية غربية ليبرالية ، وكان ذلك يعني أن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي مبدأ التبادلية التي فيها جاءت تلك الحقوق قد تم تهميشها أكثر .

#### تقنين خطاب حقوق الإنسان :

مع عام ١٩٩٠ دخل مشروع حقوق الإنسان في أزمة . إذ سمح ضعف ثم إنهيار الاتحاد السوفيتي بظهور توترات بين قراءات الجمهوريين وقراءات العولمين لحقوق الإنسان - التي كانت مكبوتة بسبب السياسات الواقعية - للحرب الباردة و تطفو للسطح في شكل إعادة تأكيد قوي قدمته بعض الدول ذات الإختلافات البنوية الإجتماعية والثقافية والتحديات التي فرضتها تلك الإختلافات وكان مصدر تلك الأزمة هو التوتر الذي أحدثه

الوقوع المتزامن لثلاثة تطورات أثرت في دور القوي داخل نظام الأمم المتحدة .، إذ أدى النفوذ المتزايد للمنظمات غير الحكومية القائمة علي أسس غربية بشكل عام إلي توسيع وتعميق مدي إحاطة خطاب حقوق الإنسان ، وصعود الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة وبريطانيا - علي وجه الخصوص - واليقينية الثقافية المتزايدة للعديد من الدول الآسيوية إذ أصر بعضها علي ثقافته الإسلامية واستمد البعض الآخر ثقته من الإنجازات الإقتصادية بما فيها الصين والتي أصبحت أكثر إرتباطا بسياسات الامم المتحدة والعالم ( باور وبيل ١٩٩٩ ، دافيس ١٩٩٥ ، لانجلوا ٢٠٠١ وتانج ١٩٩٥ ، وودي ويس ١٩٩٨ ، ) كانت المنظمات غير الحكومية موفقة في إنجاح إتفاقية عام ١٩٧٩ - القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة - (CEDAW) والتي تطلعت عام ١٩٨١ ، وإتفاقية ١٩٨٤ - ضد التعذيب - (CAT) وتم تفعيلها عام ١٩٨٥ ، وإتفاقية ١٩٨٩ - حقوق الطفل - (CRC) وتطلعت عام ١٩٩٠ . وعلي أية حال كان تأثير تلك الإتفاقيات قد قل بالتطورات المتزامنة للمقاومة علي جبهتين ' الأولى تمثلها بعض الأمم الغربية الراضة لأية ضغوط عليها لتحسين الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، حتي لوكانت ضرورية لمواجهة آثار التمييز " في الماضي" الواقع علي الاقليات . أطفالا كانوا أم نساء إذ لم تكنف إدارتا ريجان وبوش بالإستمرار في رفض بحث التصديق علي الإتفاقية الدولية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (ICESCR) وأيضا تعليق عملية التصديق علي الإتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية التي بادرت إليها إدارة كارتر . بل وقاومتا بشدة نفس فكرة إحتمال جيل ثالث من الحقوق فيما يتعلق بالشعوب الأصلية للبلاد - الوطنيين - بالإضافة إلي حقوقهم في التنمية والإتصالات ( أنظر التالي ) ، والجبهة الثانية لمقاومة إنتشار الحقوق تمثلت في دول آسيوية تساوت في قوة رفضها لأي إصرار علي تحسين تطبيق الحقوق السياسية والمدنية . وفي الحالة الأولى تم تبرير الرفض والمقاومة بالنجاح الإقتصادي للرأسمالية غير المتيدة وبالنصر السياسي للديمقراطية الليبرالية علي الإشتراكية . بينما في

الحالة الثانية. والمعبر عنها بوضوح في إعلان حكومة بانجوك عام ١٩٩٣ الذي أعقب المؤتمر العالمي الثاني للأمم المتحدة حول " حقوق الإنسان " الذي عقد مع نهاية نفس العام بفيينا ، حيث نظروا إلى الديمقراطية الليبرالية غير المقيدة علي أنها عقبة كؤود أمام إنجاز نفس النجاح الإقتصادي وبالتالي أمام تقدم الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، بالإضافة إلي أن بعض مظاهر المشروع المعنية بحقوق المرأة - تعتبر إستعمارية من الناحية الثقافية في نفس الوقت فإن إستقصاءات سجلات حقوق الإنسان للدول الموقعة علي الإعداد المتزايدة من الإتفاقيات - اولئك الموقعون حتي عام ١٩٩٠ لم يكن بيتهم الولايات المتحدة ولا الصين - قد أضحت حكوماتهم أكثر تفصيلا وأكثر إصرار علي ليس فقط الإجراءات ذات الصيغة القانونية والإدارية المطورة باستمرار وإنما علي المداخل المتزايدة المنوحة للمنظمات غير الحكومية ، فمع نهاية عام ١٩٩٤ كانت ٩٠٠ منظمة غير حكومية ذات صلة إستشارية مع الأمم المتحدة رسميا ، في حين كانت ١٥٠٠ أخرى ممثلة في مؤتمر فيينا ، وهكذا لم تصبح اللجان المؤسسة في ظل الإتفاقيات المتعددة أكثر طلبا ونقدا بالنسبة لمحتوي التقارير التي يجب أرشفتها بملفاتهم فقط ، ولكن عدد الشكاوي التي يتلقونها والذي زاد بصورة معبرة أيضا ، إذ حتي منتصف ثمانينات القرن العشرين ١٩٨٠ تسلمت الامم المتحدة ما معدله ٢٥٠,٠٠٠ ( خمس وعشرون ألفا ) من الشكاوي في العام ، وبعد عشر سنوات كبر ذلك العدد ليصل إلي ٣٠٠,٠٠٠ ( ثلاثمائة ألف شكوي ، لكن الكثير من تلك الشكاوي كانت متطابقة نتيجة لحملات كتابة الخطابات التي كانت تنظمها جماعات ذات عضوية ضخمة ونشطة ( شتاينر وآلستون ١٩٩٦ ص ٣٨٠ ) - وعلاوة علي ذلك لم يكن تعيين أولئك الإخباريين المسموح لهم بعمل مواقع زيارات " علي الشبكة الدولية " إضافة إلي مدي الوسائل المتاحة للوصول إلي الحقائق متوا فرا أمام هذه اللجان ، ولكن أيضا تم إنشاء آليات " ميكانيزمات " منهجية بواسطة - اللجنة التي تساعد علي توفير وسائل إستعراض المناطق ذات العلاقة إما بواسطة مجموعات العمل أو بواسطة إخباريين خاصين .

وفي عام ١٩٩٥ كان هناك ١٣ آلية إخبار تعمل بالفعل ، كانت تهتم بإختفاء "الأفراد" والإعتقال التعسفي ، وأحكام الإعدام الزائدة ، وحرية التعبير والتمييز العنصري ، والتعذيب ، والتعصب الديني ، واستخدام المرتزقة ، والإنتهاك الجنسي التجاري للأطفال ، الأشخاص المبدلين " فطريا" (تغيير الجنس) والإستقلال القضائي ، والعنف ضد المرأة ، وآثار السموم والمواد الخطرة علي حقوق الإنسان وفي هذا الإطار ، أصبحت لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أكثر وثوقا في تعليقاتها القانونية وتعليقاتها وأرائها ( ماك جولدريك ١٩٩١) . وهكذا - وكما اتضح - حتي العائق الراسخ الذي كان صامدا أمام مؤسسات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمتمثل في " السيادة الوطنية " تم التغلب عليه - قانونيا علي الأقل - كما أوضح كل من ( لويس سون ١٩٩٥ ، وشتاينر وألستون ١٩٩٦ ، في تقاريرهم عن علاقات الأمم المتحدة مع الحكومات السابقة في جنوب أفريقيا وبولندا علي التوالي ( راجع أيضا ميلز ١٩٩٨ ) وتدعم ذلك التطور بظهور آليات تشريعية أقليمية لحقوق الإنسان في أشكال مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعب ، والمحكمة البين أمريكية لحقوق الإنسان ، وعلي كل فالأمم المتحدة - دون شك - الممتدة بالقانون الدولي والتطورات خارج نطاقها الفعلي لها تأثير وأهمية سلبية - في رأيي - غير ملحوظة علي حاضر ومستقبل حقوق الإنسان ، تماما مثلما امتدنا الليبرالية الجديدة بالكثير من المبررات والأسس المنطقية للعودة الإقتصادية ، أيضا أمدنا القانون والإقتصاد بالكثير من المبررات وراء الدستورية العالمية الجديدة . ( جيل ١٩٩٥ وذكره شنايدرمان ٢٠٠٠) إذ كما سجل شنايدرمان ملخصا ما ذكره ستيفن جيل في :

" إن الدستورية الجديدة تشير إلي البنية شبه القانونية للدولة وتنظيم الأشكال الدولية السياسية في مؤسسات تؤكد صدق وكفاءة قاعدة " السوق " وتحث من عمليات صناعة القرار الديمقراطي داخل الدول القومية . ويوصي المشروع بعزل المظاهر الأساسية للإقتصاد عن

تأثير السياسيين وجماهير المواطنين " بفرض قيود ملزمة داخليا وخارجيا علي مسلك السياسات المالية والنقدية والتجارية والإستثمارية ( جيل ١٩٩٥ ص ٤١٢ ) بتحديد تصرفات الدولة بشأن المجالات الرئيسية للحياة الإقتصادية ، والدستورية الجديدة تمنح حقوق المواطنة والتمثيل مميزة علي أساس من رأس المال المشترك . بينما وفي نفس الوقت تعميق عمليات " الديمقراطية " وفي مركز وقلب الدستورية الجديدة ، لسببين ، لمنع التدخل القومي والوطني في حقوق الملكية ولتوفير إختيارات دخول وخروج أمام أصحاب رؤوس الأموال المتنقلة في علاقتها بالتشريعات السياسية الخاصة ( شنيدرمان ٢٠٠٠ ص ٧٥٨ ، جيل ١٩٩٥ ص ٤١٣ ) وهكذا كما تمثلت في قواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) والولايات المتحدة الذين يعقدون حاليا عددا من إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ، فإن قداسة حقوق الملكية ظلت كامنة في قلب القانون الإقتصادي الدولي واللوائح ( كويرش ١٩٩٩ ، ليكوسكي ٢٠٠٢ ) رغم أن حق الملكية الخاصة إختفي من خطاب الحقوق الدولية بين تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) حيثما كان يوجد ، وبين إستكمال نصوص الإتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية (ICCPR) والإتفاقية الدولية لحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (ICESCR) لعام ١٩٥٤ التي كان غائبا عنها "ذلك الإعلان" ومع تسعينات القرن العشرين تم إسترداد حق الملكية مرة أخرى لوضعه السابق في الأولوية داخل خطاب حقوق الإنسان ليس فقط داخل الولايات المتحدة ولكن علي مستوى العالم .

#### - خاتمة :

وإجمالا ، بات واضحا التأثير المستمر للولايات المتحدة وحلفائها بين الدول الشمالية المتقدمة الأخرى علي تنمية خطاب حقوق الإنسان الدولي بطريقة نمي بها ذلك الخطاب بالتوازي مع التطور الأمريكي . فمن جانب ، نجد أن عددا من المبادرات المدنية الأكثر تحررا والتي قدمتها المنظمات غير الحكومية التي يقودها الغرب بشأن منع التعذيب

وحفظ حقوق الأقليات العنصرية والعرقية والنساء والاطفال قد أدخلت للخطاب الدولي ،  
وعلي جانب آخر ، إستخدمت المجموعة التي تقودها أمريكا مبدأ " القابلية للمدالة " -  
بنجاح ، والذي فرض حالها بفعل الدستورية العالمية الجديدة ، لمقاومة المبادرات التي  
قدمتها - بدورها - الدول الشيوعية والجنوبية والوطنية والآسيوية أو المنظمات غير  
الحكومية لصالح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولصالح الحقوق الوطنية  
المحلية والحق في التنمية والمعلومات والاتصال ، وباختصار حيثما يكون تهديد حقوق  
الملكية ضميلا ، تكون المبادرات ناجحة ، وفي حين أن يكون تهديد حق الملكية مهددا  
تهديدا جوهريا ، تصل المبادرات لطريق مسدود ، وبذلك تكون التحديات الموجهة لقداسة  
حق الملكية والرؤية البديلة لخطاب عالمي شامل لحقوق الإنسان قد أصبحت أكثر خطورة  
عالمية عنها في الولايات المتحدة نفسها ومن منظور أمريكي ولسخرية الموقف ، يتم ذلك  
بصورة كبيرة بسبب الإنتشار العالمي لحقوق الإنسان الدنية والسياسية والتي - حيثما  
كانت ناجحة - لم تؤد إلي تضاعف نظائر خطاب الحقوق الأمريكية وإنما أدت إلي إحياء  
تقاليد اشتراكية أكثر . أي أنه كما في حالة المذهب الشكلي " الصوري " في بداية القرن  
العشرين ، أدي نمو حكم الخبراء والتقنيين علي أمل الحصول علي نتيجة محددة ، إلي  
تسهيل حدوث نتيجة أخرى .. ورغم تبعية السياسة الجيولوجيولتيكية من جانب " يابان ما  
بعد الحرب " للولايات المتحدة التي عنت أنها لم تقدر أو حتي تدعم التحديات السابقة  
الذكر ، إلا أن الحقوق اليابانية تعد حالة واضحة في موضعها .